اقتصاد

مصائب قوم عند الصادرات فوائد!!

على ذمة «الاقتصاد».. صادرات سورية ١.٤ مليار دولار بنمو ٩% لعام ٢٠١٥ والسبب انخفاض الليرة

| الوطن

بينت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في مذكرة لها أن ربحية الاقتصاد السوري كانت سلبية خلال فترة ٢٠١٠–٢٠١٥ وهناك خسارة من التجارة الخارجية وذلك نتيجة أن القيمة المضافة التي تحققها الصادرات السورية تنخفض مقارنة بالقيمة المضافة المستوردة، مبينة أن مؤشر الربحية ينخفض باستمرار حيث ترى ضرورة اتخاذ تدابير كبيرة في مجال تطوير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية لتصبح مصدر قوة على الصعيد الاقتصادي.

وأقرت الاقتصاد من خلال مذكرتها هذه وخلال الفترة الحالية بقبول نسبي لنتائج الربحية استناداً إلى الأوضاع التي تمر بها سورية وما أدت إليه من تراجع واضح على صعيد التجارة الخارجية ولكن الفترة المقبلة تقتضي تبني سياسات لتشجيع التصنيع المحلي والتقليل من مستوى المكون المستورد. وتجد أيضاً أن التجارة الخارجية تعد معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير السلع إلى العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية هي التي تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات مختلف السياسات الداخلية والخارجية إذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني وتعبر كذلك عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد والسياسات المتبعة في مختلف القطاعات وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.

وتعتبر وزارة الاقتصاد مكونات التجارة الخارجية من الصادرات والمستوردات من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نظراً لأن مكوناتهما تعتبر من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي وقد شهدت قيمة الصادرات السورية ارتفاعاً ملحوظاً عام ٢٠١٠ حيث بلغت قيمتها ٨,٨ مليارات دولار بارتفاع نسبته ١٧,١٢٪ عن عام ٢٠٠٩ وأثرت الأزمة التي تمر بها سورية والعقوبات الاقتصادية بشكل واضح في الصادرات السورية موضحة أن هناك انخفاضاً كبيراً في قيمة الصادرات ففي عام ٢٠١١ قاربت الصادرات السورية قيمة ٧,٩٤ مليارات دولار إلا أنها انخفضت عام ٢٠١٢ بنسبة ٧٣,٦٪ لتصل قيمتها إلى نحو ٢,١ مليار دولار وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية والمتمثلة في تشدد المصارف بتقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

وقدرت الصادرات السورية في عام ٢٠١٤ بنحو ١,٣ مليار دولار وبنمو طفيف يبلغ نحو ٨٪ عن عام ٢٠١٣ وهو أول نمو للصادرات السورية، مبينةً أن تحسن المناخ الأمني في أماكن متزايدة وعودة الإنتاج إلى بعض المدن والمناطق الصناعية لعبا دوراً في ذلك وخلال عام ٢٠١٥ سجلت الصادرات السورية معدل نمو يقدر بنحو ٩٪ وبارتفاع طفيف مقارنة بالنمو المسجل العام السابق البالغ ٨٪ فقد وصلت إلى نحو ١,٤٢ مليار دولار ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها المكاسب التي سجلها الدولار أمام الليرة السورية خلال العام الجاري بحسب وزارة الاقتصاد، واستمرار النمو المحدود للتجارة الدولية نتيجة الزيادة الضعيفة لمعدل نمو التجارة الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة التي ما زالت متأثرة بالنمو الهش للاقتصاد العالمي، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية والتحولات الديناميكية في نمط التصنيع التي أدت إلى انخفاض نسبة المكون المستورد في الدول ذات الأهمية النسبية الكبيرة في حركة التجارة الدولية مثل الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى تداعيات الأزمة والعقوبات المفروضة.

الحلقي مع أخوة القتال: الشركات الروسية شريك في إعادة الإعمار

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن الشركات الروسية ستكون شريكاً حقيقياً للشركات الوطنية السورية في مرحلة البناء والإعمار التي ستشهدها سورية بالتعاون مع الدول الصديقة الأخرى التي وقفت إلى جانب سورية في حربها على الإرهاب وساهمت في التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر.

وعبر الحلقي عن تقدير الشعب السوري للأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبه وتثمينه لمواقفهم وفي مقدمتهم روسيا وإيران وعدم تخليهم عنه في محنته وذلك خلال استقباله وفداً يضم عدداً من أعضاء مجلس الدوما الروسي وممثلين عن منظمة أخوة القتال الروسية وفعاليات المجتمع الأهلي برئاسة السيد غابريلوف رئيس لجنة مشروع الملكية في مجلس الدوما الروسي وأكد أن الشعبين السوري والروسي أخوة القتال ضد الإرهاب العالمي والتعاون لتجفيف منابعه والقضاء عليه مشدداً على أن الحرب الإرهابية على سورية رغم دخولها عامها السادس فإن الشعب السوري أكثر قوة ومنعة بفضل صموده في وجه الحصار الاقتصادي الجائر والظالم من خلال تقديم الدعم الاقتصادي وتوفير المواد الأساسية لتعزيز مقومات العيش الكريم له إضافة إلى الانتصارات الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل بالتعاون مع القوى الصديقة في محور المقاومة وروسيا.

وخلال الاجتماع قدم الحلقي عرضا لتداعيات الحرب الكونية على الاقتصاد الوطني والشعب والدولة السورية والجهود الحكومية للتخفيف من آثار هذه الحرب المدمرة من خلال إعادة تأهيل بعض المعامل والمدن والمناطق الصناعية بهدف إعادة دوران عجلة الإنتاج فيها من أجل توفير مستلزمات السوق السورية ودعم الاقتصاد الوطني من أجل الوصول إلى مرحلة التعافي والاستعداد لمرحلة البناء والإعمار.

وأكد الحلقي حرص الشعب السوري على إنجاح الحل السياسي بالتوازي مع محاربة الإرهاب انطلاقاً من إيمانه بالثوابت الوطنية وعدم تدخل الغير في شؤونه الداخلية وهذا ما يترجمه الشعب السوري على الأرض من خلال إنجاحه للمصالحات الوطنية والتسامي على الجراح وصولا لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وعودة الأمن والاستقرار لربوع سورية التي ستبقى دولة واحدة موحدة أرضاً وشعباً.

وتناول الحديث خلال اللقاء واقع ومستقبل العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والمصرفية والاستثمارية والتجارية والمالية والطاقة والنفط والغاز والنقل والزراعة والإسكان والتشييد والري ومياه الشرب ودور اللجنة السورية الروسية المشتركة في تنمية العلاقات وتوسيع مجالاتها من خلال توقيع اتفاقيات جديدة تعزز العمل الثنائي وتساهم بتأسيس صناديق استثمار مشتركة.

من جهتهم عبر أعضاء الوفد عن ثقتهم بنجاح وفعالية العمل المشترك الروسي والسوري على كل صعد ومجالات التعاون الثنائي ولاسيما في مواجهة الإرهاب وثقتهم بنصر الشعب السوري مشيرين إلى أن الانتخابات البرلمانية السورية دليل على أن سورية تعيش في جو من الديمقراطية والحيوية والعمل المؤسساتي وصامدة في مواجهة الإرهاب معربين عن أملهم في زيادة تطوير العلاقات بين البلدين على المستوى البرلماني والحكومي والاقتصادي ومساهمة الشركات الروسية في إعادة البناء والإعمار من خلال التنسيق والتعاون عبر اللجنة المشتركة بين البلدين.

٥٤٨٥ تاجراً خالفوا خلال شهر آذار

| عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد باسل الطحان أن عدد المخالفات المضبوطة في الأسواق بلغت خلال شهر الماضي ٥٤٨٥ ضبطاً منها ٣٨٩٦ بحق تجار وباعة مخالفين ونحو ١٥٨٩ ضبطاً لعينات تم سحبها من الأسواق للاشتباه فيها من عناصر حماية المستهلك أو عن طريق تلقي ملاحظات وشكاوى حول بعض المواد والسلع وخاصة منها المواد الغذائية، وعن تفصيلات الحصيلة الكبيرة لتسجيل المخالفات خلال الشهر الماضي بيّن الطحان أن نحو ١٦٧٥ مخالفة تم ضبطها لجهة عدم الإعلان عن الأسعار، مبيناً أن مسألة تذبذب أسعار صرف الدولار وتصاعده خلال الفترة الأخيرة خلق مناخاً ملائماً للتلاعب بالأسعار وزيادتها من شريحة من التجار وهي زيادة أحياناً مسوغة نظراً لارتفاع كلفة المنتج أو زيادة أجور النقل وغيرها من العوامل التي عادة ما تسهم في تحريك الأسعار وزيادتها، إلا أن هناك شريحة من الباعة والتجار تستغل مثل هذه الحالة من تغير الكلف والقيم الأساسية للمواد وتوجد هامشاً خاصاً بها تتلاعب به وتضيف زيادة للأسعار غير مسوغة محاولة منهم لتحقيق ربح سريع وغير مشروع، وهنا يتركز عمل حماية المستهلك وتطبيق القانون ١٤ الناظم لعمل حماية المستهلك الذي تشدد في الإجراءات والعقوبات بحق مثل هذه الشريحة من التجار والباعة لجهة عقوبة الحبس أو الغرامة المالية المرتفعة لتكون عقوبات رادعة بحق المخالفين وللحد من ظواهر التلاعب والغش والاحتكار في الأسواق.

كما بيّن الطحان أنه تم ضبط ٧٧٤ مخالفة بحق تجار لعدم تداول ومنح الفواتير. كما رصد التقرير الشهري لحماية المستهلك ٣٤٦ مخالفة تلاعب بمواصفات لمواد وسلع معروضة للبيع معظمها من المواد الغذائية والاستهلاكية التي يحتاج إليها المواطن بشكل يومي، كما سجل التقرير ٢٠٦ حالة بيع بسعر زائد ونحو ٥٢ مخالفة للغش بالبضاعة نفسها وهو تلاعب بمكونات وقوام المواد والمنتجات، وبالعودة لمدير حماية المستهلك حول أهم الإجراءات المتخذة بحق المخالفين أكد أنه تمت إحالة ٢٥ مخالفاً للقضاء موجوداً للنظر بمخالفاتهم وفق الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك من القاضي المختص لكل منطقة، كما تم العمل على تنفيذ ٢٢٩ حالة إغلاق إداري بحق مخالفين من مختلف المناطق، معتبراً أن حالة الإغلاق الإداري من أنجع السبل المتبعة بحق المخالفين لدفعهم لتسوية مخالفاتهم وعدم تكرارها وخاصة أن إغلاق الفعالية التجارية أو المحل يضيف للخسارة المادية التي يتحملها صاحب المحل خسارة معنوية في السوق لجهة التعريق بمخالفته، وتم ضبط ٣٥ مخالفة جسيمة لبيع بضاعة منتهية الصلاحية خلال الشهر الماضي كما تم ضبط ٥٢ حالة اتجار بمواد مدعومة من الدولة حيث يعتبر هذا النوع من الاتجار والمخالفات من أكثر المخالفات ضرراً بالدولة والمواطن على حد سواء نظراً للقيم الكبيرة التي تتحملها الدولة لتأمين العديد من المواد المهمة والأساسية في حياة المواطنين وبأسعار مدعومة ومخفضة وأقل كلفتها حفاظاً على استقرار الوضع المعيشي للمواطن. كما بيّن الطحان أنه تم ضبط ١١ حالة اتجار بمواد إغاثية من بعض الباعة وتنظيم الضبوط الخاصة والمناسبة بحقهم، وفي سياق متصل كشفت مديرية حماية الملكية في الوزارة عن ارتفاع منح شهادات العلامة الفارقة خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث بلغ عدد شهادات العلامة الفارقة المسجلة لدى مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية ١٢٠٤ شهادات خلال الربع الأول من العام الجاري على حين كانت ٩٢٢ شهادة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وذكر معاون مدير حماية الملكية التجارية الصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد جاويش أن عدد شهادات تجديد العلامة التجارية والصناعية الفارقة خلال الربع نفسه بلغ ٨٤٥ شهادة على حين كان عددها ١٩٥ في الفترة ذاتها من العام الماضي. .

عندما يباع قلم حبر بثمن يعادل ٥ أطنان قمح لا نستغرب تدهور الليرة

هكذا يدفع الفقراء فاتورة رفاهية الأغنياء.. اقتصاد الكماليات أولاً حرصاً على البريستيج في زمن الحرب!!

| علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

حين جولتك في أسواق دمشق تستفزك أسعار البضائع والسلع الأساسية الغذائية وغيرها وهي مستمرة بالصعود يوماً بعد يوم، فكيف إذا ما شاهدت رفوف المحلات التي تضيق بالسلع الكمالية غالية الثمن رغم ظروف الحرب والأزمة التي نمر بها، وكيف سيكون شعورك عندما تعلم بأن ثمن قلم حبر عادي لماركة عالمية يعادل ٥٠٠ ألف ليرة سورية أي ما يساوي ألف يورو وهي كافية لشراء ٥ أطنان من القمح.

قامت «الوطن» بجولة في أسواق دمشق واطلعت على أسعار العديد من السلع والبضائع الكمالية والتي تعتبر رفاهية في زمن الحرب، وكان لافتاً وجود كل السلع التي تعد كمالية وبأسعار أقل ما يقال عنها بأنها خمس نجوم، فسعر ساعة يد لأحد الماركات يبدأ من ٩٠ ألف ليرة سورية ليصل في موديلات منها إلى المليون ليرة سورية، وأكثر، وسعر نظارة شمسية لماركة أخرى يتراوح ما بين ١٠ و٥٠ ألف ليرة سورية، وسعر حذاء رياضي لماركة رياضية مشهورة يبدأ بـ٣٠ ألف وقد يصل إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، فيما لا يوجد حد معين لأسعار الألبسة التي تختلف باختلاف الماركة إن كانت محلية أو عالمية وإن كانت مصنعة محلياً باسم ماركة عالمية أم مستوردة ولكنها بالحد الأدنى لا يقل سعر أي قطعة ألبسة عن ٢٠ ألف ليرة سورية والرقم قابل للزيادة بسهولة، علماً بأن الاقتصاد تنفي منح أي إجازة استيراد لمثل هكذا سلع.

«الاقتصاد» تنفي

أكد مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن الوزارة لم تمنح أي موافقة لاستيراد السلع الرفاهية، وأن الوزارة ملتزمة بالتوجه الحكومي في دعم المنتج الوطني وترشيد الاستيراد لجهة استيراد المواد الأساسية والمواد الأولية.

وبيّن المصدر المسؤول أن هذا التوجه طال حتى شركات الماركات العالمية، موضحاً أن منتجات هذه الشركات المتواجدة في الأسواق حالياً هي إنتاج محلي كون هذه الشركات والتي تعتبر وكالات نظامية للشركات العالمية لديها القدرة على التصنيع المحلي للمنتجات التي تنتجها الشركات الأم التي تمثلها.

مضيفاً بأن الوزارة تمنح استثناء وحيداً على الاستيراد لهذه الشركات وهو عند تقدم أحد هذه الشركات بطلب لاستيراد نماذج لمنتجات جديدة أطلقتها الشركات الأم التي تمثلها محلياً، لتقوم بالتصنيع محلياً اعتماداً على هذه النماذج ليصار إلى رفد الأسواق المحلية بها، مشدداً على أنه لم يتم منح أي موافقة لاستيراد سلع رفاهية حتى لشركات عالمية معروفة.

وهنا نسأل ما دام الاستيراد متوقفاً والتصنيع محلياً، فما سبب الأسعار الخيالية في الماركات؟

«زعبرة»..!!

قال صاحب أحد المحال المتخصصة ببيع الكماليات وسلع البريستيج لـ«الوطن» بأن حركة البيع بالنسبة لهذه الماركات قد انخفضت في الآونة الأخيرة نتيجة فرق الأسعار الكبير الذي حدث، ولكنها بالمجل مازالت موجودة فهناك دائماً زبائن معروفون لهذه البضائع.

وأفاد مدير وكالة إحدى ماركات الألبسة والأحذية الرياضية المشهورة عالمياً بأن لدى شركته امتياز التصنيع المحلي بموجب ترخيص من الشركة الأم، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن الشركة تقوم باستيراد المواد الأولية من الشركة الأم في بلد المنشأ وتصنعها محلياً باسم الشركة الأم، وفق خطة عمل توضع بشكل سنوي لكافة الموديلات والأصناف التي ستصنعها الشركة، والتي تكون بغالبها للألبسة، كون الأحذية يتم استيرادها حصراً من الشركة الأم ولا تصنع محلياً، ونتيجة انحسار قوائم الاستيراد من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، فإن الشركة لم تستورد أحذية من الشركة الأم منذ فترة طويلة ولذلك فكل المحلات تفتقر لصنف الأحذية الرياضية وهناك نقص في عدد الموديلات والمقاسات.

مشيراً إلى أن الشركات التي تمتلك حقوق ملكية حصرية تعاني بشكل دائم من البضائع المقلدة والمهربة وتقوم بتقديم الشكاوى بشكل دائم لمديرية حماية الملكية لمتابعة البضائع المقلدة، ولإدارة الجمارك العامة لملاحقة البضائع المهربة، حيث تشكل هذه البضائع إساءة للبضائع الأصلية كونها تباع بأسعار أقل ولكن بجودة منخفضة وتسيء لاسم الماركة التي تمثلها الشركة.

لافتاً إلى أن حركة المبيع قد انخفضت بشكل قوي عما كانت عليه سابقاً وهذا الحال العام للأسواق وليس فقط لمنتجات الماركات العالمية، كما أن الشركات تعاني من خسارة اليد العاملة الماهرة نتيجة هجرة الكفاءات والخبرات وخاصة أن العامل الذي يعمل في معاملها يجب أن يتمتع بخبرات كبيرة وكفاءة في هذا المجال ليتمكن من تصنيع الموديلات التي تصل من الشركة الأم بالجودة نفسها لديها للحفاظ على سمعتها وحقها بامتياز الماركة.

«التموين» تتكلم

بيّن مدير حماية المستهلك باسل الطحان لـ«الوطن» أن المديرية ومن خلال فروعها في المحافظات تقوم بمتابعة الأسواق للتأكد من تداول الفواتير التي تعتبر الأساس الذي عليه يتم ضبط المخالفات، بالإضافة لبيانات التكلفة لكل المواد، فكل مستورد لديه بيانات الاستيراد وعند متابعة الأسواق وإيجاد مواد بأسعار مرتفعة جداً مشكوك بها يتم سحب عينة من السلعة لدراستها من لجنة مختصة من المديرية في المحافظة التي يتبع لها المستورد إن كانت مادة مستوردة أو المنتج للمادة إن كانت مادة إنتاج محلي، واللجنة تضم ممثلاً عن التجارة الداخلية وممثلاً عن اتحاد الحرفيين إن كانت السلعة منتجة محلياً أو ممثلاً عن اتحاد غرف التجارة أن كانت المادة مستوردة وعند دراسة المادة وبيان أنها غير مطابقة بالسعر المعلن للتكاليف الحقيقية لها يتم تنظيم ضبط مخالفة للجهة البائعة للمادة وإلزامها ببيعها وفق سعر التكاليف مع هامش الربح المسموح به، وفي الحالة الأخرى تقوم دوريات حماية المستهلك بمراقبة الأسواق وفي حال ملاحظة إعلان عن سعر مرتفع لمادة تطلب فواتير الشراء من البائع إن كان بائع مفرق أو نصف جملة وفي حال عدم وجود فواتير يتم إجراء ضبط مخالفة عدم إبراز الفواتير والإعلان بسعر زائد ويحال المخالف للقضاء المختص. ولدينا حالة نذكرها لمحل ألبسة في أحد المولات الكبيرة بدمشق كان يعرض فستان سهرة بسعر ٢٠٠ ألف ليرة سورية وعند طلب البيانات من البائع تبين أنه يبيع بسعر مرتفع جداً وتم تنظيم ضبط مخالفة بحقه وإغلاق المحل وإحالته للقضاء المختص، وأكد الطحان بأن التلاعب بالفواتير على أساس تغيرات سعر الصرف غير مسموح به حتى لأصحاب الماركات العالمية كما أن التكاليف لا تقتصر على سعر الصرف فهناك تكاليف غير مرتبطة بسعر الصرف.

لافتاً إلى أن المديرية تقوم بمتابعة أي شكوى من صاحب إحدى الماركات بوجود بضاعة مقلدة أو مهربة على أنها من ذات الماركة التي يمثلها ويتم تشكيل دورية من مديرية حماية الملكية والتي تقوم بمتابعة الملف وإحالة المخالف للجهات المختصة سواء كانت سلعة مقلدة أو مهربة.

دعوة لاجتماع هيئة عمومية عادية

لمصرف "بنك بيمو السعودي الفرنسي" – ش.م.س.ع

يدعو مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية الذي سيعقد في الساعة الرابعة مساءً في ٢٠١٦/٤/٢٧ في فندق الشام، قاعة الأمويين بدمشق، فإذا لم يتوافر النصاب في الجلسة المذكورة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، تعقد الجلسة الثانية في نفس اليوم الساعة الخامسة مساءً بنفس المكان.

وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي يتضمن البنود التالية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
٣. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.
٤. تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
٥. البحث في الأرباح والخسائر وتوزيعها.
٦. البحث في الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بتولي إدارة أو عضوية مجالس إدارة شركات مشابهة.
٧. انتخاب مدقق حسابات وتحديد أتعابه.
٨. البحث في تكوين الاحتياطات.
٩. البحث في العقود التي فيها مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

التسجيل لحضور الاجتماع والتوكيل والتمثيل:

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع، مراجعة الإدارة العامة بالمصرف أو مراجعة[1] المكان المخصص للتسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع اعتباراً من صباح يوم انعقاد الجلسة، وذلك لتسجيل أسماءهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها. ويبقى التسجيل لحضور الاجتماع مفتوحاً حتى ساعة انعقاد اجتماع الجمعية العمومية.

أثناء التسجيل لحضور الاجتماع، يجوز التوكيل لحضور اجتماع الجمعية العمومية وفق الشروط التالية:[2]

- للمساهم من الأشخاص الطبيعيين أن ينيب مساهماً آخراً عنه بكتاب عادي، أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها المساهم بصفته وكيلاً على عشرة بالمئة من رأسمال المصرف.
- المساهمون القاصرون يمثلهم الولي أو الوصي.
- أما المساهم من الأشخاص الاعتباريين، فيمثله مَن ينتدبه الشخص الاعتباري المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه.

[1] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩ لم يحدد في المادة ١٧٩ مهلة للبدء بالتسجيل لحضور الهيئة العامة.
[2] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٧٨.

بنك بيمو السعودي الفرنسي
Banque Bemo Saudi Fransi
011/3020
www.bbsfbank.com